السياسية تتطلب تنمية !!

يدرك مجتمع المانحين أن اليمن خلال هذه الفترة الراهنة والمرحلة القادمة لن يتمكن بمفرده من التغلب على التحديات المتعددة التي يواجهها، كما أن نجاح العملية السياسية يتوقف على دعم المجتمع الدولي لليمن خلال الفترة المقبلة. لذا فإن اليمن يعول وبشكل كبير على دعم الأشقاء والأصدقاء والمنظمة الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن للخروج به إلى بر الأمان.

عبدالله الخولاني

وتقع على مجموعة العشر مسؤولية تنفيذ المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن ذات العلاقة، ومدى التزام الأطراف اليمنية بها ودعم جهود حكومة الوفاق في تنفيذ برنامجها الاقتصادي والأمني والسياسي وبناء قدرات الحكومة لتنفيذ أجندة الإصلاح الوطني ومأسسة القرار في الدولة من خلال تعزيز أصدقاء اليمن الثقة بالحكومة ومواصلة دعم قيادته السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، من خلال الوقوف المستمر إلى جانبها في مواجهة ما تتعرض له أحياناً من الصعوبات وإلزام طرفي الحكم بالعمل كفريق واحد في حكومة الوفاق الوطني للخروج باليمن من أزمته في إطار المبادرة الخليجية.

إعادة النظر

وشددت خطة الانتقال السياسي على إعادة النظر في القرارات التي أضرت باليمن ومنها تخفيف القيود على السفر ومنح التأشيرات لليمنيين والمساهمة في تسهيل والدفع بالأطراف للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وتوفير الخبراء للمساعدة في صياغة الدستور وتقديم الدعم اللازم مادياً وفنياً لإجراء الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالإضافة إلى تحديد مجالات الدعم التي سيقدمها أصدقاء اليمن لتنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية.

وتؤكد على أهمية توفير الدعم المباشر لعجز الموازنة، باعتبارها قضية أساسية للحيلولة دون الوصول إلى حالة فشل الدولة ولتمكينها في نفس الوقت من تحسين أوضاع المواطنين وعدم وقف برنامجها الاستثماري وتقديم الدعم اللازم لسياسة وبرامج مكافحة الفساد التي تنتهجها الحكومة وتمكين الحكومة ومؤسسات الدولة من بناء قدراتها الإدارية من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لبرامج التأهيل والتدريب وهيكلة الدولة والإدارة بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم مادياً وفنياً لخطة إعادة هيكلة الجيش وزيادة دعم استراتيجية اليمن لمكافحة الإرهاب.

نموذج

ومن هنا يمكن القول أن الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون والدول الخمس دائمة العضوية ودول الاتحاد الأوروبي مثلت أنموذجاً يحتذى به في بناء علاقة اتسمت بالثقة المتبادلة والحرص على مصلحة اليمن وإعطائه مقعد القيادة لإيجاد الحلول للأزمة السياسية كما أن الجمهورية اليمنية حريصة على السير مع أصدقائها بنفس الأسلوب في المرحلة القادمة آخذين في الاعتبار أن المسؤولية تقع على اليمنيين في المقام الأول لتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية مع الالتزام بالموعد الزمني لإنجازها وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية المقرر لها في فبراير 2014م والتزام الأصدقاء بتقديم الدعم السياسي والتنموي وبناء قدرات الجيش والأمن بما يمكن من إنجاز المرحلة الانتقالية وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني وصياغة الدستور الجديد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ودعم الاقتصاد اليمني والبرنامج الإنمائي بالإضافة إلى دعم العجز في ميزا الدولة وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.

فريق عمل

وانطلاقا من هذه الشراكة سي أصدقاء اليمن مع الحكومة اليه بتشكيل فرق عمل لمتابعة التنفيذ لما يُ عليه في الجوانب السياسية والتنم والاقتصادية كافة بالإضافة إلى الج الأمني وتشكيل سكرتارية لأصدقاء ال من الرئاسة الثلاثية، اليمن والمملكة العر السعودية والمملكة المتحدة، يكون مقره وزارة الخارجية اليمنية وتعزز من سفا السعودية وبريطانيا في صنعاء و الأصدقاء العمل بمبدأ المرونة والتخف من الإجراءات البيروقراطية في التعا مع متطلبات المرحلة الانتقالية وذلك الجانب الاقتصادي والتنموي حرصاً تحقيق الإنجاز وتوفير مناخات الثقة أفراد الشعب اليمني وأصدقائه بالتخف من معاناتهم الحياتية.

ثقة

إن الجمهورية اليمنية على ثقة أن أصدقاءها يدركون خطورة وحساد المرحلة التي تمر بها اليمن وأنهم يُقد أهمية العمل السريع والفاعل لتحقيق نتا على الأرض وبالتالي سيعملون على تج القصور الذي حدث في الماضي وفي تج بعض الدول التي تشكلت لها مجم أصدقاء، فالوضع في اليمن لم يعد يحت التأخير، وتطلعات الشعب اليمني أشقائه وأصدقائه كبيرة.

م	الجهة المانحة	المبلغ مليون دولار	النسبة %
1	الوطن العربي:		67٪
	1/1 – دول مجلس التعاون الخليجي	4,400	55.7
	2/1- مؤسسات تمويل عربية	890	11.3
2	الولايات المتحدة وأوروبا		22.8٪
	1/2- الولايات المتحدة	845.2	10.7
	2/2- الاتحاد الأوروبي	215.4	2.7
	3/2- دول الاتحاد الأوروبي	742.9	9.4
3	منظمات ومؤسسات دولية		7.6٪
	1/3- البنك والصندوق الدوليين	520	6.6
	2/3- صندوق الأوبك والإيفاد	84	1
4	العالم الإسلامي:		2.6٪
	1/4- تركيا	100	1.3
	2/4- البنك الإسلامي للتنمية	100.6	1.3
	الإجمالي	7,899.1	100٪

مقترح يمني بعقد لقاءات منتظمة

مليارا دولار احتياج اليمن سنوياً من التمويل الخارجي

محمد راجح

يتصدر الملف الاقتصادي اجتماع اصدقاء اليمن اليوم بالعاصمة البريطانية لندن الى جانب قضايا رئيسية اخرى في الجوانب السياسية والأمنية.

ومن المقرر ان تعرض اليوم امام المؤتمر ورقة اقتصادية تتضمن آخر المستجدات الخاصة بسير تنفيذ مخرجات مؤتمري الرياض للمانحين ونيويورك لاصدقاء اليمن والمتعلقة بعملية تخصيص واستيعاب التعهدات التمويلية لبرنامج الاستقرار والتنمية.

وكشف وزير التخطيط والتعاون الدولي ان اليمن ستتقدم بمقترح يقضي بعقد لقاءات منتظمة للجان الفنية بين اليمن والمانحين بهدف تسريع استيعاب التعهدات التمويلية.

مؤكدا ان اجتماع لندن لمجموعة أصدقاء اليمن يأتي بهدف الوقوف على ما تقدم خلال الـ 6 أشهر الماضية والنظر فيما يمكن اتخاذه خلال الفترة الحالية.

وطبقا لخبراء اقتصاد فإن المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بالتزاماته تجاه اليمن وتحمل مسئولياته بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي أقرتها الحكومة.

محذرين من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة اذا لم يتفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على ارض الواقع.

ويؤكد البنك الدولي أن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجل اللازمة والعودة الى مسار التنمية المستدامة سوف تتطلب دعما من الشركاء الاقليميين والدوليين .ولفهم التحديات التي تواجه البلاد في أعقاب أحداث العام 2011 بشكل افضل طلبت الحكومة من شركاء التنمية اعداد تقييم اجتماعي واقتصادي مشترك وبقيادة البنك الدولي وبالتعاون مع الحكومة والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والبنك الاسلامي للتنمية وقد استعرض التقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة في اليمن وتحديد التحديات والأولويات الرئيسية للتدخل المبكر وخصوصا خلال الفترة الانتقالية.

وتضمنت المجالات التي أوصى بها التقييم لدعم المانحين خطة من عدة نقاط شملت استعادة الخدمات الاساسية وتحسين سبل العيش وخلق فرص عمل على المدى القصير من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة وكذا اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة النمو مع التركيز على النمو بقيادة القطاع الخاص .

وقدر التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك ان احتياج اليمن من التمويل الخارجي يبلغ 1.9 مليار دولار سنوياً من سنة 2013م حتى 2016م ، وينخفض الى 1.6 مليار دولار للفترة من 2017م الى 2020م .

هذا المبلغ التقديري مرتبط بالتنفيذ الفاعل للبرنامج الطموح لاصلاح السياسات الذي اوصى به التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك بكفاءة وفي الوقت المناسب.

ومن المفترض ان يحقق في حال الجدية في تنفيذه معدلات للنمو الاقتصادي تتراوح ما بين 9%-7 وتخفيض معدل الفقر الى نحو 30% بحلول العام 2020م .

ويرى خبراء انه نظراً لهشاشة الاقتصاد الوطني والعجز المالي الكبير المتوقع فإن اليمن لا تستطيع ايجاد الموارد التي تحتاجها لتمويل التعافي والنمو وسوف تحتاج الى دعم دولي كبير ومستدام.

ويؤكد منصور البشيري مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ان هناك صعوبات عديدة سبق وان وضحناها في التقارير الصادرة عن الوزارة او في اللقاءات والاجتماعات التشاورية مع المانحين.

ويقول: إن هناك صعوبات محلية وكذا صعوبات تتعلق بالمانحين انفسهم وهناك بعض الدول لم تبت حتى الان في تعهداتها ولم تقوم بتحويلها الى تمويلات متاحة ولم تعد آليات تدفق تعهداتها الى اليمن.

ويضيف : هناك دول منذ العام 2006م لم تقدم أي شيء من تعهداتها ولم تقوم بإنشاء آلية للتعامل مع هذه الاموال وهناك في الغالب توجهات سياسية تحدد اتجاه سير تعهداتها.

وفيما يتعلق بالصعوبات المحلية يشير البشيري الى ان الكثير من الجهات الحكومية لم تستطع استيعاب المتغيرات ولا تزال تتعامل مع التعهدات الخارجية شأنها شأن الموارد المالية المتاحة في الموازنة العامة ولم تستطع ان تقدم للمشاريع دراسات الجدوى والفنية والتصاميم اللازمة.

بالاضافة الى التأخر الكبير في إعداد وثائق المناقصات وانزالها وتأهيل الكوادر البشرية والاستشارية وتحليل العروض المقدمة من الشركات والبت فيها وإرساء العروض على الشركات الفائزة وعملية بدء التنفيذ.

ويوضح ان هذه الصعوبات تتسبب في تأخير تدفق التمويلات الخارجية الى الداخل لان أي مانح لن يقدم أي تمويل الا بناء على اتفاقيات تمويل واتفاقيات تعاقدية مع مقاولين منفذين للمشاريع.

ويؤكد مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية ان هناك رؤية واضحة تستند سواء الى برامج وخطط تنموية سابقة او على الخطة الجديدة المتمثلة بالبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والمشتمل على الاولويات منها اولويات عاجلة واولويات متوسطة المدى.

أصدقاء اليمن أسمع جعجعة ولا أرى طحيناً

طه الفسيل

ينعقد اليوم في العاصمة البريطانية لندن الاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن، حيث تأتي أهمية المكان باعتباره المنطلق الذي شهد تشكيل مجموعة أصدقاء اليمن خلال الاجتماع الأول للمجموعة الذي انعقد - أيضاً - في لندن مطلع شهر يناير 2010م، والتي تضم بصفة رئيسية (20) دولة وجهة مهتمة بشؤون اليمن وأوضاعها السياسية والأمنية، وفي مقدمتها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، وتلك الدول التي لها تأثير إقليمي وسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وتركيا وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب المؤسسات الدولية المانحة والبنك الدولي وصندوق النقد.

لذا من الأهمية بدايةً التمييز بين اجتماعات ومؤتمرات أصدقاء اليمن واجتماعات المانحين، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لأصدقاء اليمن في تقديم الدعم السياسي والأمني للدولة اليمنية بصفة أساسية، وبالتالي تسعى الاجتماعات المتتالية لمجموعة أصدقاء اليمن إلى متابعة التطورات السياسية والأمنية بالدرجة الأولى، وتحديد التحديات والاحتياجات السياسية والأمنية وكيفية مواجهتها والعمل على معالجتها وتلبيتها، إلى جانب متابعة سير تخصيص التزامات المانحين وتنفيذها، بما في ذلك التزامات مؤتمر المانحين الذي انعقد في منتصف شهر نوفمبر 2006م.

ووفقاً للبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الرابع للمجموعة في مدينة نيويورك في 27 سبتمبر 2011م فإن القضايا السياسية المتعلقة بالحوار الوطني وعملية الانتقال السياسي تحظى بالأولوية والاهتمام المطلق في اجتماع لندن، خاصةً وأن انعقاد هذا المؤتمر الوطني على الأبواب (18 مارس الحالي)، تليها في الأهمية القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية والتوافق الوطني بين أبناء اليمن.

وهنا أود أن أشير إلى المعضلة القائمة حالياً بين مجموعة أصدقاء اليمن والدول والمؤسسات والهيئات المانحة لليمن، والمتمثلة في إيلاء الاهتمام الكبير والتركيز الواسع على الملفين السياسي والأمني، والذي مع تسليمي القاطع والمطلق بأهمية هذين الملفين، إلا أن من الواجب أن يحظى الملف الاقتصادي والإنساني بنفس الأهمية، إن لم يكن بصورة أكبر.

إن ما أود التأكيد عليه هنا يتمثل في أن نجاح المبادرة الخليجية في شقها السياسي يتطلب بالضرورة دعماً اقتصادياً سريعاً وعاجلاً يتجاوز الآليات والوسائل التقليدية والشروط والمشروطية على الأقل خلال هذا العام الجاري 2013م والعام القادم 2014م، إذ لا يعقل أن يتوقف تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني على شروط مسبقة وآليات ووسائل تقليدية «الحصان أم العربة والبيضة والدجاجة»، وأنه لا بد أن يتم تنفيذ المسار السياسي مع المسار الاقتصادي، كذلك لا بد أن تتوفر للحوار الوطني مناخات اقتصادية آمنة، إلى جانب المتطلبات السياسية والأمنية.

> وهنا أود أن أشير إلى المعضلة القائمة حالياً بين مجموعة أصدقاء اليمن والدول والمؤسسات والهيئات المانحة لليمن، والمتمثلة في إيلاء الاهتمام الكبير والتركيز الواسع على الملفين السياسي والأمني، والذي مع تسليمي القاطع والمطلق بأهمية هذين الملفين، إلا أن من الواجب أن يحظى الملف الاقتصادي والإنساني بنفس الأهمية، إن لم يكن بصورة أكبر.

إن القلق الذي يساورني يكمن في أن إعلان المسؤولين اليمنيين أنه قد تم تخصيص الجزء الأكبر من تعهدات المانحين التي تم الإعلان عنها خلال مؤتمري أصدقاء اليمن والمانحين في العام لا يعتبر نهاية المطاف، وإنما يعتبر الخطوة الأولى في مسار زمني تتراوح مدته بين (3 و6) سنوات حتى يتم البدء في السحب والاستفادة من هذه التعهدات.

أخيراً، وفي هذه العجالة أتمنى أن يعي أصدقاء اليمن أن المواطن اليمني يتساءل في كل اجتماع يتم الإعلان عنه لأصدقاء اليمن أو المانحين، قائلاً : أرى جعجعة ولا أرى طحيناً، وأنه إذا كانت الهيئات والمؤسسات الدولية العاملة في المجال الإنساني غير قادرة على حشد الموارد اللازمة للتخفيف من حدة المشاكل والتحديات الإنسانية في اليمن، فكيف الحال بالجوانب الأخرى.

كذلك أدعو إخواني في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لاتخاذ كل الإجراءات والوسائل العاجلة لتقديم الدعم الاقتصادي والإنساني، بعيداً عن الوسائل والآليات التقليدية، مكتفياً بالإشارة إلى أن الدعم العاجل الذي وافق مجلس التعاون الخليجي على تقديمه خلال العام 2011م لكل من سلطنة عُمان والبحرين، قد ساهم في عودة الأمن والاستقرار وإطفاء لهيب المشاكل السياسية.

الباحث المتخصص في إدارة التنمية الدولية موسى علاية لـ« الثورة »

عدم الوفاء بالتعهدات ناتج عن اختلالات مشتركة من اليمن والمانحين

قال الباحث المتخصص في إدارة التنمية الدولية بجامعة لايدن- هولندا وجامعة صنعاء موسى علاية : إن عدم الوفاء بالتعهدات من قبل أصدقاء اليمن ومانحيه ليس نابع لخلل واحد ولكن للعديد من الاختلالات والمشاكل سواء كان من قبل المانحين أو من قبل الحكومة اليمنية.

وقال: لابد من اتفاق على خارطة طريق ذات ملامح واضحة للكيفية التي يتم بموجبها تقديم وتنفيذ التعهدات بما يضمن حسن استخدامها وتحقيق النتائج والفاعلية المرجوة .

مشيرا في حديث ا.(الثورة) عبر الايميل من هولندا إلى أن معظم المشاريع المقترحة من الجانب اليمني والمقدمة للمانحين لا يتم دراستها وتقديمها وفقا لاطار تنموي واضح وإنما عبارة عن مقترحات تقدم من قبل وزارة التخطيط وبعض الأحيان لا تبنى وفقا لمعلومات صحيحة.

لقاء/ أحمد الطيار

*كيف تقيمون مؤتمرات أصدقاء اليمن ؟

-مجموعة أصدقاء اليمن تشكلت في 29 مارس 2010 في لندن، بهدف زيادة الدعم المالي والاقتصادي لليمن، وكذلك الدعم السياسي على الصعيد الدولي. ومن ذلك التاريخ حتى يومنا هذا عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية لمجموعة أصدقاء اليمن بحضور دولي مكثف وقبل كل اجتماع تم عقد العديد من الاجتماعات الفرعية من أجل التحضير والإعداد لهذه المؤتمرات. والمتفحص لمواضيع ومناقشات هذه المؤتمرات يجد العديد من القضايا المرحّلة من مؤتمر إلى مؤتمر نظرا لعدم البت في معظم قضايا الدعم متعدد الأوجه لليمن. في كل مؤتمر يتم كتابة بيان ختامي معلن به حجم التعهدات المالية المتفق عليها، والتي وصلت في آخر اجتماع في نيويورك عام 2012 إلى 8 مليارات دولار.

* ما رؤيتكم لماهية الخلل في عدم الوفاء بالتعهدات السابقة ؟

- عدم الوفاء بالتعهدات ليس نابعاً من واحد ولكن من العديد من الاختلالات والمشاكل سواء من قبل المانحين أو الحكومة اليمنية، فكثير من الجهات المانحة ترجع عدم إلى الوفاء بالتعهدات إلى عدم وجود رؤية واضحة لآفاق التنمية المستقبلية وعدم وجود مؤشرات واضحة لتلبية احتياجات التنمية لدى الحكومة اليمنية. حتى الأن معظم المشاريع المقترحة لا يتم دراستها وتقديمها وفقا لإطار تنموي واضح وإنما عبارة عن مقترحات تقدم من قبل وزارة التخطيط وبعض الأحيان لا تبنى وفقا لمعلومات صحيحة. لا يوجد هناك تنسيق وتكامل تنظيمي بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة التخطيط في اليمن تعمل معظم الأجهزة الحكومية وكأنها جزر منعزلة تماما عن بعضها البعض. كثير من المانحين يرجعون الأمر إلى التخوف من ضياع الأموال وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في ظل البيئة السياسية السيئة في اليمن وخصوصا المانحين(الأجانب هم في الأصل محاسبين أمام دافعي الضرائب في بلدانهم, لا يوجد لديهم حرية في انفاق أموال قد يكون قدرها محسوماً مسبقا. وبالرغم من هذا ونتيجة للحالة الاستثنائية في اليمن خصوصا في الجانب الأمني والسياسي, يمكن القول أيضا ان المانحين لا يوجد لديهم الحوافز والقدرات اللازمة لفهم الطبيعة المحلية في اليمن وإداركهم ان المريض الذين يريدون معالجته لا يستطيع ان يعرض بما يعانيه وان تم مثل هذا عادة يتم تقديم عوارض الاختلالات وليس مسببات وجذور الاختلالات سواء كانت اقتصادية أو إدارية وغيرها. لابد من تصميم استراتيجية كاملة لحل مشاكل اليمن وفقا للمعرفة المحلية وليس اتباع أسلوب الهندسة الاجتماعية من قبل المانحين كمنهج تنموي قائم في الوقت الراهن في مختلف الدول المستقبلة للمعونات.

*ما الواجب على الجانب اليمني لتجاوز المعوقات ؟

-لاستمالة المانحين في تسريع تنفيذ التعهدات لابد من إبراز تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية كتجربة ناجحة في مجال استخدام المعونات الخارجية لجذبهم ومحاولة تطوير وتوسيع هذه التجربة المحلية لتشمل مختلف جوانب الإصلاح وخصوصا الإصلاح المؤسسي وبرامج التنمية البشرية. نظرا لدور الصندوق المقتصر في السابق في جوانب البنية التحتية وخصوصا في قطاع التعليم. وهذا بدلا من الاقتراحات في محاولة إنشاء أجهزة جديدة تحتاج لوقت للتعرف على البيئية المحلية. في حالة اعتماد بديل الصندوق الاجتماعي للتنمية قد يؤدي إلى تعزيز القدرات اليمنية الذاتية في مجال إدارة العملية التنموية بدلا من الاعتماد على الخبرات الأجنبية الغير مدركه للواقع المحلي. ومع ذلك, على الجانب اليمني أيضا طلب من أصدقاء اليمن من تكوين وحدة استشارية للصندوق الاجتماعي من قبل الخبراء الأجانب الذين سبق وعملوا في اليمن لفترات طويلة, في هذا الجانب قد يتم جمع الخبرات الأجنبية والخبرات المحلية في بوتقة واحدة.

*وما رأيكم في النتائج الممكن أن يخرج بها الاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن ؟

- لابد من أتفاق على خارطة طريق ذات ملامح واضحة للكيفية التي يتم بموجبها تقديم وتنفيذ التعهدات بما يضمن حسن استخدامها وتحقيق النتائج والفاعلية المرجوة. عليهم ادراك أن خطورة الوضع في اليمن لا يساعد الجميع في اتباع إسلوب التسويف والتنصل عن الالتزامات، في عبارة أخرى, لا مجال لدى الدول المانحة في إرجاع الأمر لعدم تقديم المساعدات لطبيعة البيئة المحلية للحكم في اليمن. لأنه لو كان هناك بيئة حكم جيدة لما تم عقد مثل هذه المؤتمرات لمساعدة اليمن.